الفصل الرابع

دور المنظمات الإقليمية والدولية فى حلّ أزمة دارفور

تمهيد

بعد عرض موقف القوى الإقليمية والدولية من أزمة دارفور فى الفصل الثالث . وخصوصًا موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة ، ينبغى لنا عرض دور المنظمات الإقليمية والدولية فى حَلِّ أزمة الإقليم .

ففى هذا الفصل سيتم توضيح دور الاتحاد الإفريقى ، وجامعة الدول العربية فى التعامل مع أزمة دارفور . ودور الأمم المتحدة فى حل الأزمة .

كما يتعرض الفصل لموقف حكومة السودان والعالم من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

١ ـ دور المنظمات الإقليمية :

أولاً : دور الاتحاد الإفريقى :

كان لنجاح حركتى التمرد فى دارفور فى لفت أنظار العالم بما يجرى فى دارفور أثر كبير فى تدويل المشكلة ، فقد استخدم هؤلاء وسائل الإعلام المتاحة من الصحف والإنترنت فى إقناع العالم بوجود حركة إبادة فى دارفور تقوم بها جماعات عربية ضد المواطنين من أصول إفريقية .

وكان عجز الإعلام الحكومى بسبب ضعف الإمكانيات وضعف الخبرات وما يعانيه من حَجْب للمعلومات ، مما جعله يقف فى موقف المدافع ولا يملك المبادرة بالهجوم إلى جانب إغراقه فى المحلية ، وقلة المؤسسات الإعلامية سببًا فى اتخاذ هذه القضية بُعْدًا لم تكن تستحقه .

لذلك بدأ الاتحاد الإفريقى يأخذ زمام المبادرة ، ويعمل جاهدًا على حل الأزمة فى إطار إفريقيا انطلاقًا من دعوة الرئيس النيجيرى (أوبسانجو) والذى قال فيها أنه أمام أزمة دارفور خياران ، إما أن تُحل دوليًا عن طريق الأمم المتحدة ، أو تحل إقليميًا عن طريق الاتحاد الإفريقى .

وقد اتخذت جهود الاتحاد الإفريقى لحل الأزمة فى دارفور عدة مسارات ، لعل من أبرزها محادثات أديس أبابا فى يوليو ٢٠٠٥م ، والتى لم تنجح بسبب إرسال حركات التمرد لقيادات من الصف الثانى ليست لديها القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية ، كما كان من أسباب فشل مفاوضات أديس أبابا تمسك جماعات التمرد بخمسة شروط منها : تفكيك وحلّ ميليشيات الجنجويد . وإجراء تحقيق دولى على ما أسموه جرائم حرب . بالإضافة لعدم وجود نوايا حسنة للوصول إلى حلٍّ نهائى .

والمسار الثانى الذى قام به الاتحاد الإفريقى هو تقديم ورقة الاتحاد للتوفيق بين الحكومة وجماعات التمرد للتفاوض بشأنها ، وقد قبلت الحكومة السودانية الحوار مع المتمردين حول أطروحات الاتحاد الإفريقى مع تمسكها ببعض الأشياء التى ترى أنها ضرورية للتوافق مع الدستور واتفاقية السلام .

ثم جرت مفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى فى أبوجا نوفمبر ٢٠٠٥م . على أن تكون هى الأخيرة للتوصل لاتفاق سلام ، وقد تمخضت هذه الجهود عن توقيع اتفاقية السلام والمعروف باتفاق أبوجا .

وقد قام الاتحاد الإفريقى بإرسال فرق مراقبة وقف إطلاق النار ، ونَشْر جنود من دول الاتحاد ضمانًا للسلام والأمن فى دارفور . وقد كان موقف الحكومة السودانية من الاتحاد الإفريقى موقفًا إيجابيًا ، فقد دعا السودان لتطوير بعثة الاتحاد الإفريقى بهدف إحكام الرقابة على قرارات وقف إطلاق النار ، ولذلك جرت مشاورات مع الاتحاد الإفريقى على زيادة عدد المراقبين .

وكان السبب فى اتجاه الاتحاد الإفريقى للتدخل بإيجابية فى أزمة دارفور هو رفض الدول الإفريقية للتدخلات الأجنبية ، لأنها من وجهة نظرها لا تتدخل إلا لتنفيذ مصالحها ، بالإضافة لقناعة الدول الإفريقية بأن عدم استقرار السودان يؤثر على كثير من مصالح الدول المجاورة له ، بالإضافة لقوة علاقاتها التى تشهد نموًا واضحًا مع السودان .

وقد استشعر الاتحاد الإفريقى مدى صعوبة المهمة الملقاة على عاتقه ، حيث أنها سوف تضعه فى اختبار لإبراز قوته ، ولذلك كان تحرك رئيس المفوضية العليا للاتحاد الإفريقى ظاهرة لفتت أنظار الكثيرين حيث كان يحرص دائمًا على متابعة الأحداث أولاً بأول . أما سبب قبول السودان للحل الإفريقى فهو يمثل حاجزًا بينه وبين التدخل الأجنبى .

وقد قدَّمت الأمم المتحدة دعمًا للاتحاد الإفريقى ، وهو ما يُعرف باسم حزمة الدعم اللوجستى والاستشارى . وقد تضمنت القائمة الأولى اثنين وأربعين مستشارًا عسكريًا وخمسة عشر مستشارًا للشرطة المدنية ، كما تم دمج وحدة مساعدة تابعة للأمم المتحدة فى إدارة الأمن والسلام التابعة للاتحاد الإفريقى ، وقد ذودت الوحدة بخبراء فنيين فى مجال الشرطة المدنية .

أما عن قوة السلام التابعة للاتحاد الإفريقى ، فقد وصلت طلائعها فى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٤م ، بوصول حوالى خمسين جنديًا من نيجيريا إلى مدينة الفاشر ، ثم وصل مائة وسبعون جنديًا من رواندا ، ثم زاد العدد ليصل حوالى ستمائة وسبعين متمركزًا فى مدينة الفاشر .

وقد وسَّع الاتحاد الإفريقى من صلاحية عمل هذه القوات لتشمل توفير الأمن والحماية للمدنيين ، وإقامة اتصالات مع عناصر الشرطة السودانية ، كما يقوم برصد جهود الحكومة لنزع أسلحة المليشيات التابعة لها والتى تحت سيطرتها بالإضافة لحماية المواطنين .

وقد استجابت الحكومة السودانية لمطالب الاتحاد الإفريقى ، حيث قبلت الاقتراح بالسماح لقوات الاتحاد الإفريقى فى دارفور بالتأكد من عدم تعيين أفراد مليشيات الجنجويد فى الشرطة .

وهكذا تبرز جهود منظمة الاتحاد الإفريقى فى إيجاد حل إفريقى لمشكلة دارفور ، ولكن عمل الاتحاد الإفريقى تعتريه بعض الصعوبات ، لعل من أبرزها قلة الدعم المالى اللازم والدعم الفنى .

كما يتضح من السياق وجود تعاون كبير بين الاتحاد الإفريقى ، ومنظمة الأمم المتحدة ، وعلى العموم فإن مبادرة الاتحاد الإفريقى تعتبر ظاهرة جديرة بالاحترام ، وتحتاج للدعم لحل قضايا إفريقيا بأيد إفريقية .

ثانيًا : جامعة الدول العربية :

اتخذت جامعة الدول العربية موقفًا من قضية دارفور يتحدد إطاره فى أن هذه القضية شأن داخلى سودانى ، كما رفضت مبدأ توقيع العقوبات على السودان ، ورفضت مبدأ إرسال قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة فى الإقليم .

دور المنظمة الدولية
(الأمم المتحدة)

دخلت الأمم المتحدة فى معترك الأزمة فى دارفور فى توقيت كان يُنظر فيه لأعمالها بكثير من عدم الثقة ، واتهامها بأنها تكيل بمكيالين فى تناولها للقضايا الدولية . ففى الوقت الذى لم تستطع فيه إيقاف العدوان على العراق بسبب تخبط تقارير مبعوثيها وهو ما عُرِف بمفتشى الأسلحة فى العراق . بالإضافة لتبنى اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه شعوب المنطقة . كل هذه الأسباب أدت لإيجاد نوع من الشك فى نوايا الأمم المتحدة . ولذلك اختلف موقف السودان من الأمم المتحدة عن موقفه مع الاتحاد الإفريقى ، فعلى الرغم من تقديم الدعم للدور الإفريقى ، كان السودان يتعامل بحذر مع الأمم المتحدة .

وقد كان تدخُّل الأمم المتحدة فى الأزمة عبر محورين هما : المنظمات الدولية ومجلس الأمن الذى أصدر عدة قرارات كمحاولة لاحتواء الأزمة ، وقد أثارت هذه القرارات حفيظة الشعب السودانى ، وتباينت ردود الأفعال تجاه هذه القرارات .

وعند بيان دور الأمم المتحدة فى دارفور سنحاول أن نركز على أهم ملامح هذا الدور، وهى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن السودان . ومجموعة الحزم البديلة التى قدَّمتها المنظمة . وقرارات مجلس الأمن وأثرها . وقرار محاكمة المتورطين فى أزمة دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية .

١ـ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن :

بعد زيارة كوفى عنان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة للسودان ، وإقليم دارفور أصدر عدة تصريحات منها أن الإقليم يتعرض لإبادة منظمة ، واتهم التقرير مليشيات الجنجويد بارتكاب مجازر ضد السكان العزل .

وأهم ملامح هذا التقرير : أنه اتهم الحكومة السودانية بأنها صعَّدت من هجماتها على دارفور . كما لم يستثنِ التقرير أيضًا جيش تحرير السودان من قيامه بأعمال السلب والنهب فى دارفور . كما ذكر التقرير تعرُّض المنظمات المدنية والغير حكومية لأعمال نهب وسلب سواء من قِبَل جيش تحرير السودان ، أو من قِبَل مجموعات الجنجويد . وقد توصل التقرير إلى عدة نتائج وصفها بالتوجهات الجديدة فى دارفور ، وهى : ازدياد حدة التوتر فى الإقليم. واستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار . ومحاولة جيش تحرير السودان السيطرة على مناطق استراتيجية مستخدمًا أساليب يسميها الأهداف اللينة منها الاستيلاء على مراكز الشرطة ونهب ما فيها من أسلحة ، كما يقوم المتمردون بالسيطرة على مركبات تابعة للمنظمات الغير إنسانية ، كما أن التقرير اعتبر من الأعمال التى توصف بالاتجاهات الجديدة تدعيم الحكومة لمواقعها فى الإقليم ، وتجنيد الجنجويد كرجال شرطة ، واستخدام الطائرات العمودية فى إلقاء القنابل .

كما أفاد التقرير عن ظهور حركة تمردية جديدة فى دارفور تسمى باسم « الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية » ، والتى أعلنت مسئوليتها عن الهجوم على معسكرات حكومية . ولكن هذه الجماعة لا تحظى باعتراف الاتحاد الإفريقى ، وأوضح التقرير أيضًا وجود صدام بين حركتى التمرد الرئيسيتين وهما : جيش تحرير السودان ، وحركة العدل والمساواة .

كما أوصى التقرير بنزع سلاح المحاربين وإعادة دمجهم . ولكن أبرز التقرير صعوبة تنفيذ ذلك وأرجعه إلى الخوف من الهجمات المتوقعة ، والسبب الآخر أن مرتكبى الجرائم مازالوا مطلقى السراح . وأيضًا مسئولية الحكومة غير المقيدة فى نزع سلاح الجنجويد .

وقد أفاد التقرير بإنشاء لجنة تحقيق دولية عملاً بقرار مجلس الأمن رقم (١٥٦٤) لسنة ٢٠٠٤م ، وعين الإيطالى أنطونيو كاسبى رئيسًا للجنة التحقيق . وتتكوَّن من فريق للبحوث القانونية ، أما رئيس فريق التحقيقات ستدعمه مجموعة من ستة محققين ، وثلاثة من الخبراء القانونيين ، وأربعة محللين ، وستة مترجمين .

وقد حددت عمل لجنة التحقيق بفترة زمنية مقدارها أربعون يومًا فى دارفور ، أما فريق الدعم الأمنى فيرأسه أحد كبار موظفى الأمن يعاونه مساعدون للأمن الميدانى ومجموعة من الموظفين ، وقد بدأت اللجنة أعمالها فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٤م .

أما عن الأوضاع الإنسانية فى دارفور فقد ذكر التقرير أن هناك تصاعدًا فى عدد المتضررين من الأزمة ، وقد بلغ عدد المتضررين حوالى مليون . وأرجع التقرير هذه الزيادة إلى تزايد عدد المشردين داخليًا . ونتيجة لانعدام الأمن . كما أشار التقرير إلى وجود حوالى ٢٥٠ ألف مهددين بنقص خطير فى الأغذية . كما أفاد التقرير أيضًا أن مناطق غرب دارفور أكثر المناطق سهولة فى وصول الإمدادات الدولية ، أما الجنوب فأصعب بسبب تدهور الأمن ، ولذلك تصل قيمة المساعدات لغرب دارفور إلى ٨٥٪ من المتضررين ، بينما لا تصل فى الجنوب إلا إلى ٧٠٪ من المتضررين .

أما فى مجال حقوق الإنسان فقد أوضح التقرير أن الأطفال هم أكثر الفئات تضررًا من الأزمة ، كما أفاد التقرير أيضًا أن جيش حركة تحرير السودان يقوم بتجنيد الأطفال ، وذكر التقرير أيضًا تعرُّض كثير من المشردين لعنف جنسى ، وعمليات اغتصاب وهى القضية التى أثارت جدلاً كبيرًا .

تلك هى أبرز ملامح التقرير الذى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان لمجلس الأمن شارحًا فيه تطورات الأزمة فى دارفور . ووضح التقرير كثيرًا من الجهود التى قدَّمتها الأمم المتحدة فى سبيل إيجاد حل للقضية . كما أشار التقرير للصعوبات التى تعوق عمل الأمم المتحدة فى دارفور . والتقرير بصورته هذه يعطى تفصيلاً دقيقًا لسير الأحداث.

٢ـ مشروع الحزم السياسية :

هذا المشروع خرج للنور بعد زيارة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الموريتانى/ أحمد ولد عبد الله للتحاور مع الحكومة السودانية لإقرار الخطة الأمنية ، وتقوم خطة الحزم الثلاث على ثلاثة مراحل ، وهما :

(أ) المرحلة الأولى :

تشمل هذه المرحلة إضافة مائة وخمس من عناصر القوات الدولية فى دارفور ومعهم حوالى ثلاثة وثلاثين شرطيًا من الأمم المتحدة ، وثمان وأربعين موظفًا دوليًا إلى جانب معدات وتجهيزات للأمم المتحدة .

(ب) المرحلة الثانية

تشمل هذه المرحلة إضافة عناصر من التابعين للأمم المتحدة ، ورجال الشرطة والموظفين للاتحاد الإفريقى ، مع تقديم الدعم اللوجستى والملاحة الجوية للاتحاد الإفريقى .

(جـ) المرحلة الثالثة :

تتعلق هذه المرحلة بالحجم النهائى ، بحيث يجب أن تصل لحوالى عشرين ألف عنصر من الشرطة والموظفين ، على أن نترك حرية اختيار قيادتها للأطراف المشاركة وتفضل حكومة الخرطوم أن تكون تبعيتها لمفوضية الأمم المتحدة .

٣ـ مجلس الأمن :

كانت إسهامات مجلس الأمن فى أزمة دارفور بإصدار عدة قرارات كان لها تداعياتها على الإقليم ، وتباينت ردود الأفعال تجاهها . وسنحاول استعراض أهم القرارات وليست كلها نظرًا لكثرتها وتشابه الكثير منها فى مضمونها .

(أ) قرار رقم (١٥٧٤) لسنة ٢٠٠٤م :

أعرب هذا القرار عن القلق بسبب اشتداد حدة الأزمة فى دارفور ، منها : استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان . وتكرر اختراق عملية وقف إطلاق النار . وانعدام الأمن . وحمَّل القرار حكومة السودان مسئولية الدفاع عن المدنيين . وصون الأمن والنظام . كما أوجب القرار على حركتى التمرد بضرورة قبول الالتزام باحترام حقوق الإنسان .

وقد أدان هذا القرار أعمال العنف والانتهاكات التى ترتكبها الأطراف المتناحرة وطالب بتحويل المسئولين عن أعمال العنف للقضاء ، كما أشاد القرار بجهود الاتحاد الإفريقى فى سبيل حَلِّ القضية .

(ب) قرار رقم (١٦٢٧) لسنة ٢٠٠٥م :

فى هذا القرار أعرب مجلس الأمن عن احترام سيادة السودان ، ووحدة أراضيه كما رحب بتوصل حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان لاتفاقية أبوجا . ، كما رحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية .

كما حث القرار جميع الأطراف على الوفاء بالتزامات اتفاقية أبوجا وطالب بإنشاء لجنة لتقييم حالة السلم . كما أوضح هذا القرار أن الحالة فى السودان لا تزال تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين .

(جـ) قرار رقم (١٥٩٣) لسنة ٢٠٠٥م :

صدر هذا القرار فى اجتماع مجلس الأمن فى ٣١ مارس عام ٢٠٠٥م . ويُعتبر من القرارات الخطيرة التى اتخذت فى سبيل إيجاد حل للأزمة فى دارفور . وسبب خطورته هو أنه أشار لتحويل قضايا الانتهاكات فى دارفور للمحكمة الجنائية الدولية .

فقد استهل القرار بالتنبيه على أن الوضع فى دارفور يهدد الأمن والسلم العالميين ، فينبغى أن يتصرف طبقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك قرر إحالة الوضع القائم فى دارفور للمدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية . كما ألزم القرار حكومة السودان وجميع أطراف الصراع بأن تبدى تعاونًا مع المحكمة والمدعى العام وأن تقدم لهما كل ما يلزم من مساعدة . كما أقر هذا القرار بعدم إلزام الدول غير المُوقِّعة على اتفاق روما .

(د) قرار رقم (١٧٠٦) لسنة ٢٠٠٦م :

لو أردت تقييمًا لقرارات مجلس الأمن والتى أصدرها فى أثناء تعامله فى أزمة دارفور من ناحية الأهمية والخطورة . ستجد أن هذا القرار رقم (١٧٠٦) لسنة ٢٠٠٦م . أخطرها وأهمها لعدة أسباب منها أنه يعتبر انعطافًا خطيرًا فى سير القضية . حيث بدأت ملامح التدخل الدولى فى شئون السودان تأخذ شكلها الكامل . ومن أسباب الخطورة أيضًا اختلاف ردود الأفعال تجاه هذا القرار من حيث أسلوب الاعتراض . بالإضافة إلى أن اتخاذ مثل هذا القرار يهدد جهود الاتحاد الإفريقى فى سبيل احتوائه للمسألة ، ويهدده بفقد مصداقيته أمام الشعوب الإفريقية .

بدأ هذا القرار بداية طبيعية عادية من حيث أنه عبَّر عن قلقه من تدهور الأوضاع فى الإقليم ، وأعرب عن ثقته فى الاتحاد الإفريقى . وتعزيز قدرة بعثته فى دارفور . لكن القرار استدرك بأن تدهور الأوضاع قد يؤثر سلبًا على السودان ودول المنطقة مثل تشاد ، وإفريقيا الوسطى . وخصوصًا بعد تدهور العلاقات بين تشاد والسودان ، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان ، والقلق على العاملين فى المنظمات الإنسانية العاملة فى الخرطوم والسكان المحليين . بالإضافة لضمان وصول المساعدات إلى الإقليم ، وكل هذه الأسباب أدت بمجلس الأمن لأن يصدر قراره بإرسال قوة حفظ سلام إلى دارفور . وطلب من الحكومة السودانية الموافقة على نشر هذه القوات . كما حث القرار الأمين العام للأمم المتحدة على ترتيب نشر هذه القوات .

كما قرر أيضًا تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتصل إلى سبعة عشر ألفًا وثلاثمائة جندى وعدد مماثل من الموظفين المدنيين . وعدد ثلاثة آلاف وثلثمائة شرطى . مع عدد ستة عشر وحدة من الشرطة المشكَّلة (الاتحاد الإفريقى ، الأمم المتحدة) .

كما أباح القرار لبعثة الأمم المتحدة العاملة فى دارفور اتخاذ أساليب لتحقيق أهدافه ومنها :

١ - رصد تنفيذ الأطراف للفصل ٣ من اتفاق دارفور للسلام واتفاق أنجمينا بشأن وقف إطلاق النار والتحقق من التنفيذ .

٢ - مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة ، وإعادة نشر القوات فى مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة .

٣ - الحفاظ على وجود مناطق حاجزة مثل المناطق المنشأة طبقًا لاتفاقية سلام دارفور . والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين . من أجل دعم إعادة بناء الثقة . وتقلل من عدم اللجوء للعنف .

٤ - رصد الأنشطة العابرة للحدود ، والتى تقوم بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وإفريقيا الوسطى عن طريق الاستطلاع البرى والجوى .

٥ - المساهمة فى وضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالقتال ، وتسريحهم وإعادة إدماجهم .

٦ - مساعدة الأطراف على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها فى اتفاق السلام فى دارفور .

٧ - المساعدة فى معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية بوسائل منها :

(أ) إقرار وجود متعدد الأبعاد يتألف من موظفى اتصال معنيين بالشؤون السياسية وشئون الشرطة فى مواقع رئيسية فى تشاد ، وإن لزم الأمر فى إفريقيا الوسطى .

(ب) الإسهام فى تنفيذ الاتفاق الموقَّع بين السودان وتشاد فى ٢٦ يوليه ٢٠٠٦م .

وقد أعلن مجلس الأمن فى قراره الخطير هذا بأنه يتصرف من واقع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك فإنه أعطى لبعثة الأمم المتحدة فى السودان استخدام جميع الوسائل اللازمة من أجل حماية أفراد الأمم المتحدة ، ومرافقها ومنشآتها ومعداتها . وكذلك أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة ، والمنظمات الإنسانية ، وأفراد لجنة التقييم والرصد . ورصد الجماعات المسلحة ، ومنها تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور ، دون المساس بمسئولية حكومة السودان . وحماية المدنيين المعرَّضين لخطر العنف البدنى .

كما أعطى القرار بعثة الأمم المتحدة الحق فى مصادرة وجمع الأسلحة أو العتاد الذى يمثل وجوده فى دارفور انتهاكات للاتفاقين وللتدابير المفروضة بموجب الفقرتين رقم ٧، ٨ من القرار (١٥٥٦) .

وقد أثار صدور هذا القرار ردود أفعال متباينة ، فقد رفضه الشعب السودانى بجميع طوائفه لأنه فى نظرهم يكرس التدخل الأجنبى فى شئون السودان . هذا التدخل بحجة الدوافع الإنسانية ما زالت آثاره السيئة تبدو للمطلعين فى العراق وغيرها من الدول التى طُبِّق عليها قرارات شبيهة بهذه ، وأصبحت تهدد استقلال الدول ، لذلك نُظِّمت مظاهرات فى جميع أنحاء السودان ضد هذا القرار .

أما موقف الحكومة السودانية فقد رفضت القرار جملة وتفصيلاً لأنه يهدد كيان ووحدة السودان وهى محقة فى ذلك لأن القرار حمل فى طياته أن آلية تنفيذه تنطلق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، فما هى قصة هذا الفصل السابع ؟ ولماذا يثير الشبهات حوله دائمًا ؟

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتكون من حوالى ثلاث عشرة مادة وهى المواد من تسعة وثلاثين إلى المادة واحد وخمسين . وينص الفصل فى المواد من ٣٩ إلى ٤١ على أنه من حق مجلس الأمن اتخاذ تدابير لحفظ السلام والأمن الدوليين . من هذه التدابير استخدام القوة أو المقاطعة الاقتصادية ، وفرض الحصار على وسائل الاتصال بأنواعها سواء مواصلات حديدية أو بحرية أو جوية أو برية .

أما المواد من ٤٢ إلى ٤٣ فحثت على القيام بضربات عسكرية وتستخدم فيها القوات الجوية أو البحرية أو البرية . كما ألزم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بأن تقوم بتقديم قوات ومساعدات لحفظ السلم والأمن .

أما المواد من ٤٤ إلى ٤٧ فتوضح كيفية الطلب من الدولة الغير عضو المشاركة فى القوة المتعددة الجنسيات بأن يكون للدولة الحق فى حضور جلسات مجلس الأمن كما نصت المادة ٤٤ . أما بقية المواد حتى ٤٧ فتوضح كيفية إدارة المعارك عن طريق تشكيل هيئة أركان مسئولة تحت إشراف مجلس الأمن . أما قيادة القوات فيتم الاتفاق عليها فيما بعد .

أما المواد من ٤٨ إلى ٤٩ فتلزم جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعضها بالاشتراك فى الوكالات الدولية ، وتقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير اللازمة التى قررها مجلس الأمن .

أما بقية المواد وهى من ٥٠ إلى ٥١ فتوضح موقف الدولة التى قد تتعرض مصالحها للخطر فى حالة الاشتراك فى الحرب ، فلها الحق أن تراجع هذه المسألة مع مجلس الأمن . كما نصت المادة الأخيرة على عدم الانتقاص من الحقوق الطبيعية للدول فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة .

وقد أعلن السودان احتجاجه على هذا القرار بتسليمه عدة رسائل لأمين عام الأمم المتحدة يرفض فيها هذا القرار ويقرر أنه من الممكن التعامل من خلال منظمة الاتحاد

الإفريقى ، وكان رفض السودان أيضًا بجوار أن هذه القوات تعمل فى إطار الفصل السابع . هو أن هذه القوات تمارس أعمالاً بعيدة عن المهام المكلَّفة بها ، كما أن القرار ينقص من سيادة السودان حيث سيضع الشرطة والقضاء فيه تحت إشراف الأمم المتحدة ، كما أن موقف السودان ليس فيه تناقض سواء فى تنفيذ اتفاقية أبوجا أو أديس أبابا .

وقد أوضح المستشار السودانى ربيع عبد العاطى مستشار وزير الإعلام فى حديث له خطورة قوات حفظ السلام ، وقيامها بأعمال لا إنسانية فى أفغانستان ، كما دعا الاتحاد الدولى لتقديم الدعم المالى للاتحاد الإفريقى من أجل استتباب الأمن .

وقد وقفت مصر بجوار السودان ضد مشروع نشر قوات دولية فى دارفور ، وقد اتخذ الموقف المصرى توجهين فى التعامل مع هذه الأزمة أولاً التوجه الحكومى ، والتوجه الشعبى فاتحد البعدان فى توجههما تجاه هذا القرار .

فعلى مستوى التوجه الرسمى رفضت مصر أى محاولات تستهدف السودان بدعوى الأوضاع الأمنية أو الإنسانية ، كما أعلنت مصر تأييدها للحكومة السودانية فى مطالبها بتدعيم الاتحاد الإفريقى لوجستيًا وماليًا .

وفى رسالة بعثها الرئيس محمد حسنى مبارك ، وحملها وزير الخارجية أحمد أبو الغيط الذى أعلن فى مؤتمر صحفى أن الرسالة تناولت سبل تضييق الجهود والرؤى لإنهاء الصراع فى دارفور ، وحَثَّ الأطراف المتنازعة للجلوس على طاولة المفاوضات .

أما عن الموقف الشعبى فقد قامت الصحف المصرية بالهجوم على سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا ومجلس الأمن الذين يستهدفون السودان بدون مبرر ، فقد ذكرت جريدة الجمهورية فى افتتاحية العدد الصادر يوم ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٧م . أن الضغط الأمريكى يتزايد يومًا بعد يوم على السودان بحجة أنه يرتكب مذابح فى دارفور ويقوم بتهريب أسلحة ثقيلة ، ويمنع وصول الإمدادات الإنسانية وأوضحت الصحيفة أن هذه الاتهامات تستهدف تأليب المجتمع الدولى ضد حكومة السودان تمهيدًا لإصدار قرارات بفرض عقوبات على السودان تزيد من معاناة شعبه ، وتمزق أواصر الأخوة بين أبنائه .

أما جريدة الأخبار فقد ذكرت أنه لا يكفى الحل العسكرى بقرار من مجلس الأمن لتحقيق السلام ، بل يلزم وجود آلية جديدة تهدف إلى تشجيع الدول التى تتخذ خطوات إيجابية فى سبيل إنهاء الأزمات ذات الأبعاد الإقليمية .

وقد أشارت الصحيفة إلى أن السودان قد قدم مبادرات إيجابية فى سبيل علاج الأزمة يستحق عليها التشجيع من هذه الخطوات الصفقة التى أبرمها مع الأمم المتحدة لتقديم دعم للاتحاد الإفريقى .

٣ ـ جامعة الدول العربية والقرار (١٠٧٦م) :

رفضت جامعة الدول العربية القرار رقم ١٠٧٦ م . واستنكرت دعوة كوفى عنان لقوات حلف الأطلنطي التدخل فى أزمة دارفور . وقالت : إن الجامعة تعارض هذا الموقف .

كما دعت الجامعة العربية المجتمع الدولى لدعم جهود الاتحاد الإفريقى ، وأكدت أن هذا الاتحاد ينقصه الدعم المالى لكى يستطيع نشر مزيد من قواته فى دارفور .

ولم يرحب بهذا القرار سوى دولة تشاد ، والسبب فى ذلك هو اعتقادها بأن نشر قوات دولية فى دارفور ، يعمل كحاجز أمنى بينها وبين دارفور لمنع تسلل القوات المتمردة ، ولمنع الإمدادات عنها .

وكان هذا الموقف اتُّخذ بسبب قيام حركة التمرد بالهجوم على شرق تشاد ، وكادت أن تهدد العاصمة إنجمينا ، وقد اتهمت تشاد فى حينها السودان بتقديم الدعم لهؤلاء المتمردين .

٤ ـ المحكمة الجنائية الدولية :

تم افتتاح المحكمة الجنائية الدولية فى ١١/ ٣/ ٢٠٠٣م . وتتكون من ثمانية عشر قاضٍ . وهى هيئة مكلفة بالنظر فى جرائم الحرب والإبادة ، وتشكيل المحكمة يتكون من هيئة الرئاسة شعبة استئناف ، وشعبة ابتدائية ، وشعبة تمهيدية . مكتب المدعى العام . قلم كُتَّاب المحكمة .

واختصاص المحكمة الجنائية ينطبق على الجرائم التى ارتُكِبت بعد انضمام أى دولة مُصدِّقة ، أما الدول أو الأشخاص الذين يمكن للمحكمة الدولية ملاحقتهم فتختص بنظر الدعوى متى كانت الجريمة محل الاتهام ارتكبت فى إقليم دولة أو بمعرفة أحد رعايا هذه الدولة .

ويطبق اختصاص المحكمة الجنائية على الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون جرائم بعد بلوغهم ١٨ عامًا . ولا يملك أى شخص أو دولة رفع دعوى جنائية أمام المحكمة . لكن وضع الأدلة تحت يد المدعى العام للمحكمة وهى صاحبة الحق فى تقديرها . ومن ثم إقامة الدعوى ، كما يحق للمدعى العام من تلقاء نفسه تحريك الدعوى بالمحكمة .

وواجبات المحكمة الجنائية الدولية هى النظر فى الجرائم الأشد خطورة ، والتى تركز فى الجرائم الآتية :

١ - جرائم الإبادة الجماعية .

٢ - الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية .

٣ - جرائم الحرب .

٤ - جرائم العدوان .

أول تحقيق للمحاكمة الجنائية الدولية حول دارفور :

فى يوم ٦/ ٦/ ٢٠٠٥م أجرت المحاكمة الجنائية أول تحقيق بناءً على قيام أمين عام الأمم المتحدة بتقديم قائمة بأسماء أشخاص يشتبه بارتكابهم جرائم حرب . وقد قدم المدعى العام للمحكمة الجنائية (لويس مورينو) تفاصيل الاتهامات الموجَّهة إلى مسئولين سودانيين وعلى رأسهم أحمد محمد هارون . وعلى محمد عبد الرحمن . واللذان يتحملان مسئولية جنائية تختص بأحد وخمسين حادثًا .

ردود الأفعال السودانية تجاه المحكمة :

ذكر الرئيس عمر البشير أن الحكومة لن تسلم أى سودانى للمحاكمة خارج البلاد . وأن القضاء السودانى مشهود بكفاءته ، وقادر على بسط العدالة بين الناس . أما وزير العدل السودانى فقال : إن السودان لم يصادق على هذه المعاهدة . وأكد رفضه لمحاكمة أى سودانى خارج البلاد ، كما شكك فى نزاهة المحكمة الجنائية .

وأكد وزير الداخلية السودانى رفضه تسليم أىٍّ متهم بالتورط فى ارتكاب جرائم حرب فى دارفور لمحكمة جنائية دولية . وقال أنه لا يتحكم فى السودانيين . ولن يسلم أى أحد . كما أضاف إذا أرادت المحكمة الدولية أن تعاقب مرتكبى انتهاكات فلتحاكم جورج بوش وتونى بلير على ارتكابهم جرائم فى العراق .

أما الدكتور/ مصطفى عثمان فقد أكد أن الحكومة تدرس كل الاحتمالات للتصدى لقرار المحكمة الجنائية الدولية وتتحمل مسئوليتها تجاه الوطن بالحفاظ على استقلاله ، كما أشار إلى لقاء لمحاصرة الموضوع بين الحزب والحركة الشعبية لتبادل الأفكار وتحديد المواقف .

وعلى مستوى النقابات ، والمنظمات الشعبية أكد نقيب المحامين السودانيين أن تقرير المدعى العام للمحكمة الجنائية يأتى فى إطار الضغوط السياسية التى تمارسها بعض الجهات على السودان .

كما أعلن اتحاد عمال السودان رفضه لمثول أى مواطن سودانى أمام أى محكمة خارج السودان ، واعتبر تقرير المدعى العام للمحكمة الجنائية يأتى فى إطار الضغوط التى تمارس على السودان لعرقلة جهود السلام .

وقد أعلن العديد من أئمة المساجد وخطباء صلاة الجمعة بالخرطوم رفضهم لأية محاكمة لسودانى خارج البلاد . وأعلنوا أن الأئمة فى صلاة الجمعة سيعلنون رفضهم للمحكمة الجنائية الدولية . وأكد الأمين العام لمجلس الدعوة بالخرطوم التنديد بقرار المحكمة الدولية ، كما دعا المجلس الأعلى للدعوة بالخرطوم المواطنين للقيام بمظاهرات عقب صلاة الجمعة .

ردود الأفعال الإقليمية والدولية

١ ـ موقف الجامعة العربية :

طالبت جامعة الدول العربية بتحقيق التفاهم بين السودان والمدعى العام للمحكمة بخصوص ألا تؤثر قرارات المحاكمة على السلام .

٢ـ المنظمات الدولية :

شهدت الأراضى السودانية قيام عدد كبير من المنظمات الإنسانية ولعل أبرزها منظمة أطباء بلا حدود . ولجنة الإنقاذ الدولية وهذا على سبيل المثال فقد ذكر إحصاء صادر من الحكومة السودانية بأن عدد هذه المنظمات قد ارتفع من سبعين مؤسسة عام ٢٠٠٠م إلى ثلاثة أضعاف حاليًا . يوجد منها على سبيل المثال فى دارفور مائتان وثمان وخمسون منظمة . وألف وخمسمائة وثمانون موظفًا أجنبيًا .

اتهامات الحكومة السودانية للمنظمات الأجنبية :

على الرغم من ادعاءات المنظمات الدولية أنها جاءت لتقديم العون والدعم لأهالى دارفور المتضررين إلا أنها قد تجاوزت حدودها ، ورصدت الحكومة السودانية عدة مخالفات قامت بها هذه المؤسسات منها :

١ـ القيام بالتنصير :

رصدت الجهات المعنية فى السودان قيام بعض المنظمات الأجنبية مثل منظمة (الصليب الرحيم الأمريكية) ومنظمة (كاديتاس الكاثوليكية) بإرسال بعض المبشِّرين المتطوعين للعمل فى الإغاثة بدارفور ، وتعتبر مؤسسة فرانكلين من أوسع المنظمات فى العالم فى التنصير .

٢ـ تقديم الدعم للمتمردين :

ذكر تقرير الحكومة السودانية أن بعض المنظمات الدولية تعمل فى إطار تقديم الدعم للمنكوبين تقوم بتوصيل السلاح لحركات التمرد وأشهر من يقوم بهذا العمل (منظمة إغاثة الشعوب النرويجية) .

وقامت الحكومة السودانية بتقديم بعض النماذج لتجاوزات المنظمات الأجنبية فى دارفور ، وهذه النماذج هى :

١ـ الفساد الخدمي والأخلاقى :

شاب الفسادُ عملَ بعض المنظمات الدولية فى دارفور . وتمثَّل ذلك الفساد فى توزيع أغذية منتهية الصلاحية نتيجة التخزين الطويل المتعمد رغم احتياجات الناس لها كما قدمت أدوية منتهية الصلاحية مع القيام بتهريب الخمور بكميات كبيرة ، كما اتهم بعض أعضائها باغتصاب الفتيات الصغيرات .

٢ـ تسييس العمل التطوعى :

اتهم السودان المنظمات الدولية فى دارفور بالقيام بدور المحرِّض بين النازحين فى المعسكرات على الإدارة المحلية والوفود التى ترسلها الحكومة الاتحادية ، ولعل من أبرز التحريضات قيام الأهالى فى معسكر (كلمة) بالاشتباك بدون مبرر مع السلطات الأمنية المشرفة .

كما أفاد تقرير الحكومة السودانية أن منظمة نرويجية استغلت ستار العمل الإنسانى ونقلت أحد قادة التمرد وهو (على جاموس) على متن طائرة تتبع الأمم المتحدة والاحتفاظ به كرهينة لتنفيذ بعض الخطط .

كما تقوم بعض المنظمات الأجنبية مثل مؤسسة (هيومان رايتس ووتش) ومنظمة العفو الدولية ومنظمة الإغاثة النرويجية باستغلال الإعلام لترويج أكاذيبهم ، وقد قامت هذه المنظمات بإرسال مذكرة للاتحاد الإفريقى طرحت فيها رؤية سالبة للأوضاع فى دارفور وطالبت الاتحاد الإفريقى بعدم اختيار السودان رئيسًا للاتحاد الإفريقى فى دورته القادمة .

وقد قدمت الحكومة السودانية بعض النماذج لتجاوزات المنظمات الدولية مثل قيام لجنة الإنقاذ الدولية بتوقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الإنقاذ الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمطالبة بتدخل القوات الدولية فى دارفور . كما حاولت هذه المنظمة تهريب طفل

من معسكر (كلمة) بجنوب دارفور إلى خارج البلاد لاستخدامه فى الدعاية . كما قامت بتصوير بعض المواقع الاستراتيجية وتصوير مطار الفاشر وتصوير فيديو يصور حالات اغتصاب ضد النساء .

أما منظمة أطباء بلا حدود الهولندية فقد قامت باستيراد أجهزة اتصال متقدمة بطرق غير مشروعة وأبادت أغذية وأدوية دون علم السلطات . ونفس التجاوز قامت به منظمة أطباء بلا حدود اليونانية حيث تم استخدام أطباء غير مؤهلين مما أدى إلى حدوث وفيات .

وأيضًا قامت منظمة (N.R.C) بعقد لقاءات سرية فى معسكرات اللاجئين . كما قامت بكتابة تقرير بأسماء وبيانات نساء يدعين أنهن اغتصبن بولاية جنوب دارفور . كما لم تسمح هذه المنظمة لوزير الشئون الإنسانية بحضور اجتماعات المنظمة مع اللاجئين .

وكان للجمعيات الفرنسية دور فى التجاوزات ، فقد قامت منظمة التضامن الفرنسية بتهريب وقود وكروت اتصال لجماعات المتمردين . وتم فتح تحقيق بنيالا . ولكن المنظمة اعتذرت وأغلق التحقيق .

أما منظمة كير الأمريكية فقد تجاوزت الكل فى مخالفاتها ، فقد وفرت غطاء لعناصر من المخابرات والأمن . وموَّلت أنشطة لمنظمات معارضة وخصوصًا فى مجال حقوق الإنسان . كما قامت بجمع معلومات والتصوير بغرض جمع التبرعات وتأليب العالم على السودان .

ومن أخطر المنظمات التى لعبت دورًا مشبوهًا فى السودان طبقًا لتقرير الحكومة منظمة (هيومان رايتس) فقد أصدرت العديد من البيانات التى أثرت سلبًا على المشكلة فى دارفور ، ففى ١/ ٤/ ٢٠٠٤م ، قالت إن الحكومة السودانية تقوم بقتل المدنيين واغتصابهم وطردهم من منازلهم فى محاولة لقمع التمرد فى غرب السودان ، كما قامت مليشيات عربية تمولها الحكومة بهجمات ضد السكان فى المنطقة .

وفى الثانى من أبريل من نفس العام أصدرت المنظمة تقريرًا تحت عنوان النيران تشتعل فى دارفور وصفت فيه الفظائع المرتكبة فى الإقليم واستراتيجية التهجير القصرى

التى تتبعها الحكومة ضد المدنيين من أبناء الأفارقة . كما زعم التقرير أن الحكومة قامت بتسليح ما يقرب من عشرين ألفًا من مليشيات الجنجويد . وتوالى صدور التقارير مثل تقرير مايو ٢٠٠٤م ، حيث طالبت المجتمع الدولى بنزع وتفكيك سلاح الجنجويد .

ومن المنظمات أيضًا التى أدانها تقرير الحكومة السودانية منظمة (إنترناشيونال كرايزس جروب) فقد قدمت تقريرًا للأمم المتحدة تطالب فيه الأمم المتحدة باستخدام التهديد ضد حكومة السودان باستخدام القوة . إذا استمر استهداف المدنيين .

الأمم المتحدة فى نظر السودان :

اعتبر السودان أن الأمم المتحدة تعتبر من أكبر المنظمات الدولية التى قامت بالعديد من التجاوزات فى السودان ، وأهم هذه التجاوزات فى نظر الحكومة السودانية :

١ـ تحريض المتمردين :

اتهمت حكومة السودان منظمة الأمم المتحدة ، ومنذ قدومها إلى السودان بتورطها فى إصدار قرارات وتصريحات كان لها الأثر السيء أثناء مفاوضات الحكومة مع جماعات التمرد مما جعلهم يتعنتون ويُصوِّرون النزاع على أنه صراع عربى إفريقى . كما أنها نقلت المتمرد على جاموس بطائرتها إلى جبال النوبة فى ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٦م ، وانتهاك الاتفاقيات . وفشلها فى المساعدة فى تنفيذ اتفاقيتى أبوجا ونيفاشا .

٢ـ محاولة إفشال جهود الاتحاد الإفريقى :

اتهمت الحكومة السودانية منظمة الأمم المتحدة بأنها حاولت التحرك ضد الاتحاد الإفريقى والتشويش على أعماله بادعاء أنه ضعيف ويحتاج لدعم ، وأنه عاجز عن حماية النازحين .

٣ـ الفساد المالى والإدارى :

من الاتهامات التى اتهمها السودان للمنظمة الدولية الفساد المالى والإدارى والذى تمثل فى الاعتماد على متعاقدين وهميين من أمريكا وجنوب إفريقيا وتسليمهم ملايين

الدولارات بدون أن يقوموا بتنفيذ المشاريع الموكلة إليهم . وقد وصلت قيمة المبالغ المهدرة حوالى مليارين من الدولارات .

الخلاف بين الحكومة ومنظمة أطباء بلا حدود الفرنسية :

فى العشرين من شهر فبراير عام ٢٠٠٤م توترت العلاقات بين الحكومة السودانية ومنظمة أطباء بلا حدود الفرنسية بسبب رفض المنظمة لسلطات ولاية جنوب دارفور على نقل معسكر الانتفاضة فى نيالا . وقد استدعت مفوضية العون الإنسانى المدير الإقليمى لأطباء بلا حدود وأبلغته احتجاجها الرسمى . كما وجهت المنظمة إنذارًا نهائيًا لأطباء بلا حدود وحذرت مديرها من التناول الإعلامى للشأن السودانى .

وفى اليوم التالى حذرت منظمة أطباء بلا حدود من أن سكان دارفور يتعرضون لخطر مجاعة كبرى ، كما اتهمت المنظمة السودان ومليشيات الجنجويد بشنّ حملة تطهير عرقى فى دارفور استهدفت المدنيين ، كما اتهموهما أيضًا بعرقلة وصول الإغاثة .

وتوالى هجوم منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية على الحكومة السودانية فاتهمت الحكومة فى التاسع عشر من يوليو عام ٢٠٠٤م ، بواسطة تصريح أولريكة فون بيلار بأن ممارسات الحكومة السودانية أدت إلى أن أصبح وضع اللاجئين مأساويًا للغاية وخصوصًا الأطفال . كما أشارت السيدة المذكورة فى مؤتمر صحفى فى برلين أنه يوجد حوالى ثمانين ألف شخص لا يوجد لديهم غذاء كافٍ فى دارفور .

تقارير منصفة للأحوال فى دارفور :

على الرغم من كل الدعاية والإعلام والتى حاولت إظهار الأحوال فى دارفور بالتدهور والانهيار إلى آخر هذه التهم . فقد صدر تقرير منظمة اليونسيف الذى أثبت عدم وجود سوء تغذية بين الأطفال فى دارفور . كما نفى الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى ، والصحة العالمية ، ومبعوث الولايات المتحدة لدارفور وجود إبادة فى الإقليم ، كما نفت وجود صراع بين العرب والأفارقة .

دور السودان فى دعم منظمات المجتمع المدنى :

ردًّا على الاتهامات التى ادعتها المنظمات الدولية قام السودان بعدة إجراءات لإثبات كذب الادعاءات الأجنبية ، منها قيام الحكومة بالتوقيع على اتفاق مع منظمة الهجرة الدولية للإشراف والمساعدة فى العودة الاختيارية للاجئين إلى ديارهم ، كما قامت بتأكيد سياستها الخاصة بألاَّ تكون هناك عودة قسرية .

كما قامت الحكومة بالعمل مع الزعماء المحليين بتنظيم مؤتمر للحصول على عونهم فى بناء السلام ، والقيام بمسئوليات أكبر فى مجال الأمن والإدارة ، وحَلِّ النزاعات . كما قامت بالحفاظ على تحسين الأوضاع الإنسانية بدعم المجتمع الدولى ، فى سبيل تحقيق ذلك التزمت الحكومة بتمديد فترة سريان الإجراءات السريعة الخاصة بوصول العون الإنسانى إلى دارفور فى المدة من مايو ٢٠٠٤م إلى يوليو ٢٠٠٥م.

كما سهلت الحكومة حركة الأجانب العاملين بالمنظمات الدولية ، وإعطاء التراخيص بأجهزة الاتصالات فى دارفور ، ومنح أذونات التحرك وتأشيرات الدخول للبلاد . ومنح الإعفاءات الجمركية اللازمة لتسهيل عملية وصول المعدات والاحتياجات .

كما سهلت دخول الصحافيين الأجانب وأجهزة الإعلام ومراسلى الفضائيات للسودان ولولايات دارفور ، وتقديم الدعوات لهم للوقوف على الأوضاع فى تلك المنطقة على الطبيعة وإجراء المقابلات مع المسئولين .

كما اهتمت الحكومة بتنمية شئون الولايات وتوفير احتياجاتهم وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة ، والاتحاد الإفريقى . والتعامل بإيجابية مع قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٦) وتوقيع اتفاقية خطة عمل مع مبعوث الأمم المتحدة (بان بروتك) بهدف إيجاد ظروف ملائمة لاستعادة السلام ، والأمن والاستقرار والتنمية فى دارفور .

شهادات حية لما يجرى فى دارفور :

كوفى عنان يرفض تسمية ما يجرى فى السودان بأنه إبادة جماعية . كولن باول وزير الخارجية الأمريكى الأسبق أن ما يجرى فى دارفور لا يصل حد الإبادة الجماعية . أسماء جماهير تقول أنه لا يوجد تطهير عرقى فى السودان .

وفى يوم ٥/ ٨/ ٢٠٠٤م ، قال وزير الخارجية البريطانى جاك سترو لصحيفة الشرق الأوسط أن الحكومة السودانية ليست مطالبة بأكثر مما تستطيع لجهة تهدئة الوضع فى دارفور وفى ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٤م ، قال الوزير لرويترز أن الحكومة السودانية أحرزت تقدمًا فيما يتعلق بالإغاثة الإنسانية وتأمين المخيمات وآخر بتحسن الأوضاع الإنسانية بولايات دارفور .

ولعل من أبرز التصريحات التى تصب فى صالح السودان تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكى روبرت زوليك فى ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥م ، أن الحكومة الأمريكية والتى اتهمت الحكومة السودانية بارتكاب إبادة فى دارفور تعمل بحزم من أجل إعادة الأمن ، وإيجاد حل لأزمة دارفور .

كما أن مبعوث الرئيس الأمريكى جورج بوش (جون دانفورث) قال : إن وصف الإبادة فى دارفور كان شيئًا من قبيل الاستهلاك المحلى الداخلى فى الولايات المتحدة .

اختلاف توجهات الأمم المتحدة تجاه قضية دارفور :

بدأت الأمم المتحدة تغير من توجهها المتشدد فى البداية عند التعامل مع أزمة دارفور واتخذت اتجاهًا جديدًا ينطلق من واقع مسئوليتها الدولية وطبقًا لأهدافها بالحفاظ على الأمن والسلم الدولى .

ومن أبرز ملامح هذا التوجه الجديد صدور قرار جديد من مجلس الأمن يحمل رقم (١٧١٤) رحب فيه بتحديد فترة بقاء قوات الاتحاد الإفريقى فى دارفور حتى نهاية عام ٢٠٠٦م . وتجديد بعثة الأمم المتحدة حتى أبريل عام ٢٠٠٧م . ولم يتحدث عن إرسال قوات إلى دارفور .

أما مجلس حقوق الإنسان فقد أسقط فى اجتماعه بجنيف مشروع قرار أمريكى بإدانة السودان بحجة قيامه بإبادة جماعية ، وكان مجلس حقوق الإنسان كان قد أسقط المشروع الأمريكى لخمس مرات سابقة على هذه المرة .

تغيرات فى لهجة المنظمات الدولية :

حدث تغير أيضًا فى توجهات المنظمات الدولية ، حيث ذكر مسئول فى منظمة الصحة العالمية أنه من الصعب تحديد الحجم الحقيقى للنازحين فى دارفور ، نظرًا لوجود حالات من النزوح المضلل . كما أوضح المسئول أن كثيرًا من السكان كانوا يكتبون ويسجلون أنفسهم على أنهم من النازحين حتى يتمتعوا بمزايا النزوح من الطعام والشراب والمزايا الصحية .

وفى إطار مسألة التضليل التى يقوم بها السكان أحيانًا فى دارفور . ذكر أحد المسئولين عن أحد المعسكرات بدارفور أنه قدم لائحة تشير إلى أن عدد النازحين قد بلغ حوالى ٤٧ ألفًا ، بينما كان العدد الحقيقى لا يتجاوز أحد عشر ألفًا والباقى كان يأتى للمعسكر فى الصباح للحصول على المعونة ، ثم يعود فى المساء إلى منزله .

وتتوالى مفاجآت مسئول منظمة الصحة العالمية ، حيث قال إن بعض العمد والنظار القبليين فى دارفور كانوا يقومون ببيع كروت التسجيل الفائضة عن حاجة الأفراد المسجلين بمعسكرات النازحين لسكان القرى القريبة بمبلغ يوازى عشرين دولارًا للفرد .

وفى يوم ٢١ أغسطس اعترفت منظمة الصحة العالمية بوجود خطأ إجرائى فى تقريرها بشأن أعداد الوفيات بدارفور . وأعلن عن إجراء تحقيقات بسبب صدور هذا التقرير وملابسات ظهوره ، وكان هذا التقرير قد أشار إلى أن عدد الوفيات فى دارفور ارتفع إلى سبعين ألفًا .

مستقبل قضية دارفور

قضية دارفور كما وضحنا سابقًا من القضايا التى لم تصل لمرحلة الحسم حتى الآن . ولذلك يصعب التكهن بما سوف يحدث فى المستقبل من أحداث ، ولكن محاولة استقراء الأحداث قد تؤدى بنا لوضع تصورات مما يمكن أن يحدث .

فبالنسبة لجماعتى التمرد فى دارفور أصبح وضعهم صعبًا الآن ، على العكس من وضعهم عند بداية الأزمة فى عام ٢٠٠٣م ، بسبب الانقسامات فى صفوفهم ومثال ذلك حركة تحرير السودان والتى انقسمت لجناحين أحدهما بزعامة (أركو مناوى) والذى وقَّع على اتفاقية أبوجا يرى فى التعاون مع الحكومة السودانية السبيل الوحيد لعلاج الأزمة وكما ورد عنه أن وحدة الوطن أولاً وسلام دارفور ثانيًا . وأصبحت مسألة حمل السلاح ، وقيادة التمرد فى وجه الحكومة من قبيل الأعمال الغير مضمونة بسبب أن طبيعة إقليم دارفور تختلف عن طبيعة الجنوب السودانى ، فإقليم دارفور مساحات مفتوحة ومكشوفة يمكن من خلالها القضاء على أى تمرد .

والمسألة الأخرى التى تجعل قضية الكفاح المسلح صعبة . هو أن ادعاءات الجماعات المتمردة فى البداية بأنهم يدافعون عن أنفسهم قد أصبحت حجة واهية ، حيث إن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة السابق أوضحت أن جماعات التمرد شريك أساسى فى تدهور الأوضاع فى الإقليم .

ولذلك لم يعد هناك خيار أمام هذه الجماعات إلا الاستجابة لنداءات السلام والإسراع نحو المصالحة مع الحكومة السودانية لأن اتجاهات السياسة الدولية على وشك التغيير . فقد اقتربت مدة ولاية الرئيس الأمريكى جورج بوش على الانتهاء . وقد تأتى الانتخابات الأمريكية برئيس ديمقراطى يكون له توجهات جديدة . نعم السياسة

الأمريكية لا تتأثر كثيرًا بتغير الأشخاص ، وتحتفظ بثوابت الكل يراعيها سواء كان من الحزب الجمهورى أو الديمقراطى ، وهذه الثوابت هى العمل على أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية قوية ، وتظل مسيطرة على الاقتصاد العالمى . ولكن التغير فى الأساليب فالحكومة الديمقراطية تلجأ لاستخدام أسلوب التهدئة ، وترفض أسلوب التدخل العسكرى المباشر ، وهذا يضعف من يعُوِّل كثيرًا على تدخل الولايات المتحدة عسكريًّا .

ومشكلة دارفور سوف تُحل إفريقيًا بجهود الاتحاد الإفريقى فى احتواء الأزمة التى سارت بأسلوب أثار الإعجاب . وإن كان ينقص الاتحاد الإفريقى الدعم المالى . فبقليل من الجهود يمكن أن يلعب الاتحاد الإفريقى دورًا أكبر فى استيعاب المشكلة .

وقد أثبتت الجهود التى قامت بها القوى الإقليمية فى حل الأزمة أن السودان لم يكن وحيدًا فى الأزمة . وإنما بثقله السياسى كقوة مركزية فى المنطقة الكل يرغب فى المحافظة عليها أعطته فرصة كبيرة لإصلاح أخطاء الماضى والتى تراكمت حتى انفجرت مشكلة دارفور .

وبقى أن يقوم السودان بتغييرات فى النظم الإدارية بإعلاء شأن الحكم اللا مركزى فى الولايات التى تحتوى على أعراق مختلفة تفويتًا لفرصة ظهور من يدعى أن هناك انحيازًا من جانب الدولة لطرف دون الطرف الآخر ، كما عليه أن يطبق برامج تنمية حقيقية مع التوسع فى إشراك العناصر المهمَّشة فى الحكم .

بدائل السودان للتعامل مع أزمة دارفور

هذا الموضوع يأتى أيضًا فى إطار وضع تصور مستقبلى للأزمة فى دارفور ، وهذا الموضوع يطرح تساؤلاً : هل لدى السودان بدائل يستطيع أن يحل بها أزمة دارفور دون مدعاة للتدخل الأجنبى ؟ الإجابة نعم يمتلك السودان من الإمكانات الإدارية والفنية ما يستطيع بواسطتها تدارك أية مشكلة تواجهه فى المستقبل ، سواء فى دارفور أو فى أى إقليم آخر ، فالسودان يمتلك نظامًا قضائيًا عالى المستوى ، ويمتلك أحزابًا لها دور مؤثر ، كما يحتوى على منظمات مجتمع مدنى قوية ومتماسكة ، ولكى لا يكون الكلام على سبيل الاسترسال فقط نحاول أن نعرض لكل مؤسسة من هذه المؤسسات .

أولاً : النظام القضائى :

مر القضاء السودانى بمراحل تاريخية حتى وصل لصورته الحالية ، ففى عهد الاستعمار الإنجليزى كان القضاء جزء من السلطة التنفيذية لا ينفصل عنها . وكان هناك سكرتير قضائى مسئول عن التشريع والقضاء وتسجيلات الأراضى كما قسم الاستعمار البريطانى القضاء إلى قسمين : هما قسم مدنى ويختص بالدوائر المدنية والجنائية ويرأسه رئيس القضاء . والقسم الثانى القضاء الشرعى ويرأسه قاضى القضاة .

وبعد حصول السودان على استقلاله من انجلترا وفى عهد الحكومات الوطنية انفصل القضاء عن السلطة التنفيذية واعتبر بمثابة سلطة مستقلة بعيدًا عن السلطة التنفيذية والتشريعية ، وفى عام ١٩٧٢م صدر قانون السلطة القضائية الذى جعل من وزير العدل مسئولاً عن القضاء . وقد كان القانون مأخوذًا عن القانون المصرى .

وقد جُوبه هذا القانون باعتراض ، ثم ألغى فى ٨/ ٥/ ١٩٧٣م ، وبعد تسلم جعفر النميرى للحكم جعل القضاء يتبع المجلس الأعلى للقوات المسلحة . وبعد عزل النميرى وفى عهد حكومة سوار الذهب تُرِك أمر القضاء للهيئات القضائية .

وقد حدد دستور عام ٢٠٠٥م ، أجهزة القضاء القومى بعدة أجهزة وهى المحكمة الدستورية . وولاية القضاء القومى . الذى يتكون من المحكمة القومية العليا . محاكم الاستئناف القومية .

المحكمة الدستورية تتكوَّن من تسعة أعضاء من القضاة ذوى الخبرة والكفاءة وهذه المحكمة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ومنفصلة عن السلطة القضائية القومية . ويعين رئيس وقضاة المحكمة الدستورية لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد ويكون تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول .

وجعل القانون اختصاص المحكمة الدستورية تفسير النصوص الدستورية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة القومية أو حكومة جنوب السودان أو حكومة الولايات . كما أعطى لها الحق فى الفصل فى المنازعات التى يحكمها الدستور . كما أعطى القانون المحكمة الدستورية الحق فى حماية الحريات العامة . والفصل فى النزاعات بين أجهزة الحكم . كما أن لها اختصاصًا جنائيًا أمام رئيس الجمهورية والنائب الأول ولها اختصاص جنائى فى مواجهة نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الهيئة التشريعية القومية ، وقضاة المحكمة القومية العليا ومحكمة جنوب السودان العليا .

ولاية القضاء القومى :

أسند للسلطة القضائية القومية ، وهى سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية ولها استقلال مادى ، ورئيس السلطة القضائية هو رئيس القضاء لجمهورية السودان . وتتكون السلطة القضائية القومية من المحكمة القومية العليا . محاكم الاستئناف القومية .

وقد أقر الدستور السودانى مبدأ استقلالية القضاء وأعطاهم صلاحيات كبيرة ولا يجوز التأثير عليهم . أما تعيين القضاة فمن اختصاص رئيس الجمهورية كما لا يجوز عزل القضاة إلا إذا فقدوا الأهلية أو ارتكبوا سلوكًا مشينًا ، ويتم ذلك بأمر رئيس الجمهورية .

أما النيابة العامة فتتبع وزير العدل ، ويتبعه أيضًا المستشارون القانونيون للدولة ولهم الحق فى الادعاء العام ، والتحكيم واتخاذ إجراءات قبل المحاكمة ولهم حق مراجعة القوانين .

وقد كان للقضاء السودانى إسهامات فى قضية دارفور . ففى يوم ١١/ ٦/ ٢٠٠٥م صدر قرار من رئيس القضاء بتشكيل محكمة جنائية خاصة بالنظر فى جرائم دارفور . وفى ١٤/ ٦/ ٢٠٠٥م ، شكلت محكمة سودانية خاصة بجرائم الحرب ، وبدأت أعمالها بتوجيه الاتهام إلى مائة وستين سودانيًا من إقليم دارفور . وكان الغرض من تكوينها لكى تكون بديلاً عن المحكمة الدولية ، وقد تسلمت هذه المحكمة أسماء المتهمين من الفريق التابع للأمم المتحدة .

وقد أصدرت محكمة الجنايات الخاصة بدارفور حكمًا بالإعدام ضد ضابط سودانى فى القضية رقم (٣٢٠٠٥) . كما أصدرت المحكمة فى نوفمبر ٢٠٠٥م حكمًا بالإعدام شنقًا على اثنين من الجنود السودانيين ، كما أصدرت فى يناير ٢٠٠٦م حكمًا بالإعدام ضد جنديين من القوات المسلحة اشتركا فى الأحداث التى وقعت بمدينة كتم .

أما بخصوص قضايا الاغتصاب فقد صدر من المحاكم السودانية حوالى أربعة وثلاثين حكمًا ضد مرتكبى هذه الجرائم . وتراوحت العقوبات بين السجن لمدد تتراوح بين عامين وخمسة أعوام . بالإضافة لتوقيع عقوبة الجلد والغرامة .

ثانيًا : الأحزاب السودانية :

تمتلئ الساحة السودانية بالعديد من الأحزاب السياسية ، ويبلغ عدد الأحزاب السودانية حوالى سبعة عشر حزبًا وهى : الحزب الليبرالى ، حزب الأمة القومى ، الحزب الاتحادى الديمقراطى ، الحركة الشعبية لتحرير السودان ، حزب المؤتمر الشعبى ، الحزب الشيوعى السودانى ، حزب المؤتمر الوطنى ، حركة تحرير السودان ، مؤتمر البجة ، حركة العدل والمساواة ، جبهة الشرق ، حركة حق السودان ، حزب المؤتمر السودانى ، المنبر

الديمقراطى لجبال النوبا ، حركة كوش ، تنظيم القوى المستقلة الحرة ، التحالف الفيدرالى الديمقراطى السودانى .

وتتميز الأحزاب السودانية عن بقية الأحزاب فى البلاد العربية بالتواجد بين الجماهير . وبوجود برامج مميزة لكل حزب تجعله يختلف عن الحزب الآخر . كما تطرح رؤى جديرة بالاحترام ، كما أن هذه الأحزاب شاركت فى الحكم ، وخاضت تجربته مما جعل لها رصيدًا من الخبرة .

وقد أسهمت الأحزاب السودانية إسهامًا كبيرًا فى محاولة استيعاب أزمة دارفور ، فجناح الحزب الاتحادى الديمقراطى قام بالعديد من الاتصالات بالحكومات والأحزاب الحاكمة فى البلاد العربية لإطلاعهم على الأحوال فى دارفور منعًا للتدخل الأجنبى ، وكذلك قدم حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان مبادرة لحل الأزمة . وحزب الأمة . ولكى لا يطول الحديث نجد أن كل الأحزاب السودانية شاركت فى علاج أزمة دارفور .

وهذه الأحزاب تستطيع مستقبلاً احتواء أية تداعيات جديدة فى الإقليم . نظرًا لمصداقيتها وجماهيريتها . فحزب الأمة مثلاً يستطيع أن يسيطر على الأزمة نظرًا لوجود علاقات كبيرة بينه وبين أهالى دارفور لارتباطهم بالدعوة المهدية منذ قيامها ، ولأن على رأس الحزب رجلاً يعود فى أصوله للمهدى الكبير .

وتصديقًا لهذا الكلام بدأت الأحزاب السودانية الاستجابة لمدعوة الفريق/ عبد الرحمن سوار الذهب رئيس السودان الأسبق ، والذى دعا لاجتماع لهذه الأحزاب لتوحيد جهودها .

ثالثًا : منظمات العمل المدنى :

للسودان بَاعٌ كبير فى العمل التطوعى . وتقديرًا من السودان للعمل التطوعى تم تحويل إدارة العمل التطوعى الإنسانى من مفوضية إلى وزارة متخصصة . وفى عام

١٩٨٨م ، تم إلحاق مفوضية العون الإنسانى لوزارة شئون الإغاثة. ثم تم إلغاء وزارة شئون الإغاثة والنازحين واللاجئين فى العام ١٩٩١م . ووُضعت المفوضية تحت إشراف السيد/ وزير التجارة ، وكان ذلك بعد مجىء ثورة الإنقاذ الوطنى .

وبعد استحداث وزارة التخطيط الاجتماعى فى عام ١٩٩٢م تم إلحاق المفوضية بهذه الوزارة وفى ذات العام قامت مفوضية العمل التطوعى كجهاز مشرف لعمل المنظمات بالسودان ، ثم تم دمج مفوضتى الإغاثة وإعادة التعمير ، ومفوضية العمل التطوعى عام ١٩٩٥م . تسمى مفوضية العون الإنسانى وهى حاليًا تحت إشراف وزارة الشئون الإنسانية واختصاصها توفير الإغاثة ، وتوزيعها على المتضررين فى أنحاء السودان .

وتختص مفوضية العون الإنسانى بإدارة الكوارث باعتبارها جهة حكومية مختصة بذلك واستقطاب جهود العون التطوعى والإنسانى الخارجى والمحلى .

ويمكن لهذه المفوضية أن تصبح بديلاً عن المنظمات الأجنبية ، والمهتمة بإثارة الخلافات طبقًا لاتهامات حكومة السودان لها ، وكما أوضحنا من قبل .

الإعلام السودانى وأزمة دارفور

حرب دارفور حرب إعلامية فى المقام الأول . لعب فيها الإعلام الغربى دورًا كبيرًا فى إعطاء المشكلة بُعْدًا أكبر من أبعادها الحقيقية . ولقد حظيت هذه المشكلة باهتمام إعلامى غربى لا يتفوق عليها سوى الاهتمام الإعلامى بأحداث الحادى عشر من سبتمبر أو الحرب العراقية .

ولقد أصبحت دارفور مادة إعلامية يومية لكثير من الصحف العالمية مثل صحيفة الواشنطن بوست ، وصحيفة النيويورك تايمز ، والجارديان . وأصبح إقليم دارفور مادة ومية لوكالات الأنباء العالمية مثل رويتر . والبى بى سى (B.B.C) .

وقد اتبع الإعلام الغربى منهجًا يقوم على تكريس المعلومة ، وتثبيتها لكى يصعب محوها من الأذهان . ومثال ذلك ترويجه لمصطلحات مثل (الجنجويد) ، (المليشيات العربية المدعومة من الحكومة) ، (الأفارقة السود المسلمين) ، (الاغتصاب المنظم) . كما يحاول إبراز حقائق مبالغ فيها عن عدد القتلى مع الإشارة للإبادة .. واستخدام أسلوب التحريض ، وإبراز الأقوال المغرضة .

وكان هدف الإعلام الغربى من ذلك منح المبررات للدول المعادية للسودان لممارسة الضغط أو التدخل العسكرى المباشر . تهيئة ذهن المجتمع الدولى لتقبُّل وتبرير كل التصرفات التى يمكن أن تُوجَّه للسودان .

وقد كان للإعلام الغربى وحملته القاسية نتائج فى غير صالح السودان ، وهى إظهار البلاد بأنها تشهد مآسى إنسانية ، وأن الحكومة السودانية تعمل على تفاقم الأزمة فى دارفور ، وتمنع وصول الإمدادات الإنسانية للإقليم .

أما عن دور الإعلام السودانى فى إدارة أزمة دارفور فإنه تحرك من واقع رد الفعل، ولم يمسك بزمام المبادرة ، وهذا ليس قصورًا فى أدائه ولكن ضعف فى الإمكانيات.

ومشاكل الإعلام السودانى تكمن فى ضعف الخبرات الإعلامية . وتعذّر الحصول على المعلومة وحجبها عنها . استغراقه فى المحلية وعدم قدرته على اتباع خطاب إعلامى يتماشى مع المتغيرات العالمية . عدم الاستفادة الكاملة من شبكة الانترنت . بالإضافة لفرض معايير رقابية .

ويستطيع الإعلام السودانى لو أتيحت له الفرصة أن يقوم بدور إعلامى كبير يرتكز على منهج يعتمد على الفعل وليس رد الفعل . فإذا كان الإعلام الغربى يعمل على تركيز واستخدام مصطلحات هادفة لبلبلة العالم الغربى يمكن للإعلام السودانى أن يتبع هذا المنهج .

والأسلوب الذى يجب أن يتبعه الإعلام السودانى يجب أن يسير فى اتجاهين الاتجاه الخارجى والمادة الإعلامية الملائمة له هى تقديم صور الحياة الحديثة فى السودان ، وإبراز دور الأفارقة فى الحياة الإسلامية والعربية ، ودورهم فى السودان الحديث . أما الاتجاه الداخلى فيجب أن يرتكز على محاولة غرس وبث مفاهيم مثل الوطنية والقومية مع التركيز على الجوانب السلبية للاستعمارالأوروبى للقارة عامة وللسودان خاصة .

ولكى ينجح الإعلام السودانى فى مجابهة الإعلام الغربى . يجب أن يستخدم خطابًا إعلاميًا بسيطًا فى لغته ، فمعظم الإعلام السودانى يعتمد على البديع ، ونحت الألفاظ مما يجعله غير مفهوم فى أحيان كثيرة بين جمهور القراء فى البلاد العربية ، فكيف يكون الحال عند الترجمة للغات عالمية ؟

وعلى الإعلام السودانى فى المرحلة القادمة أن يفرد مساحات تستوعب كل أطياف المشهد السودانى ، ويحاول جاهدًا أن يعمل على محاربة ثقافة الانقسام والتى تتميز بها الجماعات السودانية بسبب انتشار روح القبلية .

وقد حدثت انفراجة فى الإعلام السودانى فى الآونة الأخيرة ، حيث سمح لكثير من الفضائيات بالدخول لأراضيه . ومنح الصحافة كثيرًا من الحريات . كما بدأ الاستفادة من الانترنت فى استخدامه كوسيلة إعلامية ، ويكفى الدخول على أى محرك بحث وسنجد الكثير من المواقع التى تقدم الصورة الحقيقية للسودان .

★★★

obeikandl.com